تأثير بعض العوامل الإقتصادية والبيئية علي بعض الصادرات الزراعية المصرية

رسالة مقدمة من الطالبة

نجلاء إبراهيم رحمي خليل

بكالوريوس العلوم الزراعية (بساتين)، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، ١٩٩٢ م

دبلوم في علوم البيئة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦ م

لإستكمال متطلبات الحصول على

درجة الماجستير في العلوم البيئية

قسم العلوم الزراعية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٤

تأثير بعض العوامل الإقتصادية والبيئية علي بعض الصادرات الزراعية المصرية

رسالة مقدمة من الطالبة

نجلاء إبراهيم رحمي خليل

بكالوريوس العلوم الزراعية (بساتين)، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، ١٩٩٢ م

دبلوم في علوم البيئة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦ م

للحصول على

درجة الماجستير في العلوم البيئية

تحت إشراف:

أ. د. وحيد على محمد مجاهد

أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ

كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

أ. د. عبد الله محمود عبد المقصود

أستاذ الاقتصاد الزراعي

كلية الزراعة ، جامعة عين شمس.

خاتم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / / ٢٠١٤

موافقة مجلس المعهد / / ٢٠١٤ موافقة مجلس الجامعة / /٢٠١٤

٢٠١٤

تأثير بعض العوامل الإقتصادية والبيئية علي بعض الصادرات الزراعية المصرية

رسالة مقدمة من الطالبة

نجلاء إبراهيم رحمي خليل

بكالوريوس العلوم الزراعية (بساتين) ــ كلية الزراعة ــ جامعة الزقازيق، ١٩٩٢ م

دبلوم في علوم البيئة ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠٠٦م

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الزراعية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: **التوقيع**

١. **أ.د/ محمود صادق محمود العضيمي**
أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ
كلية الزراعة ــ جامعة عين شمس

٢. **أ.د/ رجب حسن أحمد حسن**
رئيس بحوث متفرغ ــ معهد بحوث الاقتصاد الزراعي
مركز البحوث الزراعية

٣. **أ.د/ وحيد علي محمد مجاهد**
أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ
كلية الزراعة ــ جامعة عين شمس

٤. **أ.د/ عبد الله محمود عبد المقصود**
أستاذ الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعة ــ جامعة عين شمس

٢٠١٤

المستخلص

استهدفت الدراسة إلقاء الضوء على أهم المتغيرات الاقتصادية والبيئية التي تؤثر على بعض الصادرات الزراعية المصرية وذلك بدراسة تطور قيمة الصادرات والواردات المصرية عامة والزراعية منها خاصة خلال الفترة (١٩٨٠- ٢٠٠٨) لتحديد أسباب العجز فى الميزان التجاري والزراعى، ودراسة مدى تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية كذلك ما تمثله الصادرات الزراعية من الواردات الزراعية، كما قامت بدراسة وتحليل التوزيع الجغرافى لهيكل الصادرات والواردات المصرية على أهم التكتلات الاقتصادية الدولية و التركيب السلعى لهيكل التجارة الخارجية المصرية والأهمية النسبية لكل مكون من مكوناته والتعرف على أثر سياسات الاصلاح الاقتصادي على هيكل التجارة الخارجية المصرية، وقد قامت الدراسة باستعراض أثر اتفاقية الجات وقيام منظمة التجارة العالمية وما تضمنته من اتفاقيات ذات متضمنات اقتصادية وبيئية على الميزان التجاري والزراعي المصري بشقيه الصادرات والواردات، بالإضافة إلى دراسة أهم المتغيرات القومية المؤثرة فى الصادرات والواردات المصرية كإجمالى الناتج القومى وإجمالى قيمة الاستهلاك القومى وإجمالى الاستثمارات القومية والزراعية وأسعار الصرف وغيرها وذلك بهدف بناء نموذج اقتصادى قياسى للميزان التجاري المصري ومثيله الزراعى ومحاولة التنبؤ به حتى عام ٢٠١٥ كمحاولة من الدراسة لإعطاء بعض المؤشرات التى قد تفيد فى رسم سياسات التجارة الخارجية المصرية المستقبلية.

وكانت أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة كما يلى : زيادة قيمة الصادرات الكلية المصرية خلال الفترة (١٩٨٠ـ٢٠٠٨)، و زيادة قيمة الصادرات الزراعية المصرية وبدراسة التوزيع الجغرافي لإجمالي الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٨) تبين أن نصيب دول الاتحاد الأوروبي يزيد على اكثر من ٢٥% من قيمة الصادرات الزراعية المصرية، حيث بلغ متوسط تلك الصادرات الزراعية إلي أسواق الاتحاد الأوروبي نحو ٥٢٨,٥ مليون جنيه وهو ما يمثل نحو ٢٨,٤% من جملة الصادرات الزراعية والبالغة نحو ١٨٦٢ مليون جنيها كمتوسط للفترة (١٩٩٨-٢٠٠٨)، أما بالنسبة لتأثير المتغيرات المحلية والعالمية والمعاصرة لفترة الدراسة على هيكل التجارة الخارجية الزراعية المصرية، فقد بينت الدراسة أن اتفاقية تحرير التجارة العالمية كان لها تأثيراً ملموساً على الواردات الكلية المصرية ومن ثم الميزان التجاري المصري فى الوقت الذى لم تتأكد هذه الآثار بالنسبة للصادرات الكلية والزراعية، فى حين كان تأثير تفكك الاتحاد السوفيتى وانهيار الكتلة الشرقية قوياً على الصادرات الكلية المصرية.

الكلمات المفتاحية:

العوامل البيئية - العوامل الاقتصادية - الصادرات الزراعية - التجارة الدولية - اتفاقية الجات - المتغيرات القومية - نموذج اقتصادي قياسي.

الملخـــص

شهد العالم في السنوات الأخيرة مجموعة من التطورات الجذرية التي أدت إلى تغير المناخ السياسي والاقتصادي الدولي، تمثلت في الدور البارز الذي تلعبه منظمة التجارة العالمية WTO فى مجال تحرير التجارة الدولية، والتكتلات الاقتصادية الإقليمية التي أصبحت تمثل كيانات اقتصادية كبيرة تعمل على زيادة حجم التجارة فيما بينها، وتضع التدابير المختلفة لحماية منتجاتها فى ظل ارتفاع حدة المنافسة فى السوق العالمي، بالإضافة إلى تغير شروط التبادل التجاري الدولي، حيث تتفوق معايير الجودة والكفاءة، وتكاليف النقل والتداول وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية على معايير الميزة النسبية التي اعتمدت عليها النظرية التقليدية للتجارة الدولية.

واهتمت الدراسة بإلقاء الضوء على أهم المتغيرات الاقتصادية والبيئية التي تؤثر على بعض الصادرات الزراعية المصرية وذلك بدراسة تطور قيمة الصادرات والواردات المصرية عامة والزراعية منها خاصة خلال الفترة (١٩٨١-٢٠٠٨) لتحديد أسباب العجز فى الميزان التجاري والزراعي، ودراسة مدى تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية كذلك ما تمثله الصادرات الزراعية من الواردات الزراعية، كما قامت بدراسة وتحليل التوزيع الجغرافي لهيكل الصادرات والواردات المصرية على أهم التكتلات الاقتصادية الدولية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨) ، وكذلك التركيب السلعي لهيكل التجارة الخارجية المصرية والأهمية النسبية لكل مكون من مكوناته من إجمالي قيمة الصادرات والواردات الكلية وذلك من خلال تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين، الأولى للسنوات (١٩٨١-١٩٨٦) وهى المرحلة التي سبقت تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، والثانية للسنوات (١٩٨٧-٢٠٠٨) وهى المرحلة التي صاحبت تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي بهدف التعرف على أثر تلك السياسات على هيكل التجارة الخارجية المصرية باعتبارها أهم المتغيرات المحلية المؤثرة عليه، أما بالنسبة للمتغيرات الدولية المؤثرة فى هيكل التجارة الخارجية المصرية فقد قامت الدراسة ببيان أثر اتفاقية الجات على الميزان التجاري والزراعي المصري بشقيه الصادرات والواردات.

بالإضافة إلى دراسة أهم المتغيرات القومية المؤثرة فى الصادرات والواردات المصرية كإجمالي الناتج القومي وإجمالي قيمة الاستهلاك القومي وإجمالي الاستثمارات سواء القومية أو الزراعية وأسعار الصرف وغيرها وذلك بهدف بناء نموذج اقتصادي قياسي للميزان التجاري المصري ومثيله الزراعي ومحاولة التنبؤ به حتى عام ٢٠١٤ كمحاولة من الدراسة لإعطاء بعض المؤشرات التي قد تفيد فى رسم سياسات التجارة الخارجية المصرية المستقبلية.

وتهدف الدراسة إلي تحليل هيكل التجارة الخارجية القومية والزراعية من خلال دراسة تطور الصادرات عامة والزراعية خاصة لتحديد أسباب العجز فى الميزان التجاري والزراعي، بالإضافة إلى دراسة التوزيع السلعي والجغرافي لكل منهما خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٨) بهدف التعرف على التغيرات التي حدثت فى هيكل التجارة الخارجية الزراعية المصرية مع توضيح تأثير المتغيرات الدولية والمحلية عليه وذلك فى صورة إجمالية، ومحاولة التنبؤ بسلوك تلك المتغيرات على مستقبل التجارة الخارجية الزراعية المصرية وإمكانية التوسع فى الصادرات الزراعية وتنويعها مستقبلاً لمواجهة التغيرات فى ظل الأوضاع الاقتصادية الدولية الراهنة.

كما اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي من متوسطات و أهمية نسبية ومعدلات التغطية والاستقرار النسبي بالإضافة إلي التحليل الكمي فى تقدير المتغيرات الاقتصادية باستخدام النماذج الخطية وغير الخطية وذلك من خلال استخدام بعض البرامج الإحصائية المتخصصة مثل Excel , SPSS للوصول إلي أفضل الصور التي تتفق نتائجها مع المنطق الاقتصادي والإحصائي، بالإضافة إلى استخدام أسلوب المعادلات الآنية لبناء نموذج اقتصادي قياسي للتجارة الخارجية وتقديره بطريقة Two Stage Least Squares (2SLS) وقد اعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة وغير المنشورة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومركز الدراسات الاقتصادية بمركز التجارة العالمي والنشرات الاقتصادية التي يصدرها كل من البنك الأهلي والبنك المركزي المصري ونقطة التجارة الدولية.

واشتملت الدراسة على ثلاثة أبواب رئيسية بالإضافة إلى المقدمة والنتائج والتوصيات والمراجع والملاحق وملخص باللغتين العربية والانجليزية، حيث تضمن الباب الأول الإطار النظري والاستعراض المرجعي للدارسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، كما تناول الباب الثاني تحليل أثر بعض المتغيرات البيئية والاقتصادية على التجارة الخارجية الزراعية المصرية، حيث تضمن الفصل الأول منه تأثير بعض المتغيرات البيئية علي الصادرات الزراعية المصرية، بينما تضمن الفصل الثاني منه تحليل التجارة الخارجية الزراعية المصرية، أما الباب الثالث فتضمن نموذج قياسي لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية علي هيكل الصادرات الزراعية المصرية والتنبؤ به حتى عام ٢٠١٥.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كما يلي:

١- يتضح من دراسة الاتجاه الزمني العام لقيمة الصادرات الكلية المصرية أنها تتجه نحو التزايد خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٨). فقد بلغت أدناها عام ١٩٨٦ بنحو ٢,٠٥٤ مليار جنيه تزايدت لتصل إلى أقصاها عام ٢٠٠٨ لتبلغ نحو ١٦,٥ مليار جنيه بمتوسط بلغ نحو ٧,٨ مليار جنيه، وفى المقابل فإن الواردات الكلية تزايدت من نحو ٨,٥ مليار جنيه عام ١٩٨٦ إلى حوالي ٥٠,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٨ بمتوسط بلغ نحو ٢٥,٧ مليار جنيه، الأمر الذي أدى إلى تفاقم العجز فى الميزان التجاري المصري من نحو ٥,٩ مليار جنيه عام ١٩٨٦ إلى نحو ٣٤,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٨.

٢- زيادة قيمة الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٨)، فقد بلغت أدناها بنحو ٤١٥ مليون جنيه عام ١٩٨٢ تزايدت لتصل إلى أقصاها عام ٢٠٠٨ لتبلغ نحو ٢,١ مليار جنيه بمتوسط بلغ نحو ١,١ مليار جنيه، فى حين بلغت الواردات الزراعية أدناها بحوالي ١,٣ مليار جنيه عام ١٩٨٠ تزايدت لتصل إلى أقصاها بنحو ١١,٩ مليار جنيه عام ١٩٩٦ بمتوسط بلغ حوالي ٦,٠٢ مليار جنيه خلال الفترة (١٩٨٠ــ ٢٠٠٨) الأمر الذي أدى إلى تزايد العجز فى الميزان التجاري الزراعي من نحو ١,٥ مليار جنيه عام ١٩٨٥ إلى نحو ٥,٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٨.

٣- عند دراسة التوزيع الجغرافي لإجمالي الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٨) تبين أن نصيب دول الاتحاد الأوروبي يزيد على أكثر من ٢٥% من قيمة الصادرات الزراعية المصرية، حيث بلغ متوسط تلك الصادرات الزراعية إلي أسواق الاتحاد الأوروبي نحو ٥٢٨,٥ مليون جنيه وهو ما يمثل نحو ٢٨,٤% من جملة الصادرات الزراعية والبالغة نحو ١٨٦٢ مليون جنيها كمتوسط للفترة (١٩٩٨-٢٠٠٨)، وقد جاءت إيطاليا وألمانيا وإنجلترا فى المراكز الأولى استحواذاً على الصادرات الزراعية المصرية بنسب بلغت نحو ٤٢% ،١٧%،١٢% من الصادرات الزراعية إلي دول الاتحاد الأوروبي، فى حين جاءت بلجيكا فى المركز الأخير بنسبة ١,٩% من متوسط الصادرات الزراعية لدول الاتحاد، وتأتى أسواق الدول العربية فى المرتبة الثانية بعد دول الاتحاد الأوروبي بنسبة بلغت نحو ٢٦% من متوسط الصادرات الزراعية، وقد جاءت المملكة العربية السعودية، سوريا، لبنان فى المراكز الأولى استيراداً للسلع الزراعية المصرية بنسب بلغت نحو ٣٩%، ١٨%، ١١% من متوسط تلك الصادرات إلي الدول العربية،أما أسواق الولايات المتحدة الأمريكية فقد جاءت فى المرتبة الثالثة بنسبة بلغت نحو ٣,٢%، تليها دول الكوميسا بنحو ١,٥% من متوسط قيمة

الصادرات الزراعية.

٤- أما بالنسبة لتأثير المتغيرات المحلية والعالمية والمعاصرة لفترة الدراسة على هيكل التجارة الخارجية الزراعية المصرية ، فقد بينت الدراسة أن اتفاقية تحرير التجارة العالمية كان لها تأثيراً قوياً على الواردات الكلية المصرية ومن ثم الميزان التجاري المصري فى الوقت الذي لم تتأكد هذه الآثار بالنسبة للصادرات الكلية والزراعية، فى حين كان تأثير تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار الكتلة الشرقية قوياً على الصادرات الكلية المصرية بينما لم تتأكد هذه الآثار بالنسبة للواردات الكلية والزراعية. وهو ما يتفق مع الواقع والمنطق، أما على المستوى المحلى فلم تظهر الدراسة تأثيراً قوياً لسياسات الإصلاح الاقتصادي على الصادرات والواردات الكلية ومثيلتها الزراعية على المستوى التجميعي.

الشكر والتقدير

الحمد لله الذى به تتم الصالحات.....

يطيب لى أن أتقدم بأصــدق آيات الشكـــــر والتقديـــــــر والإعزاز للأستاذ الدكتـــــــور/ وحيد على محمد مجاهد أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ كلية الزراعة جامعة عين شمس (المشرف الرئيسى) على ما قدمه من جهد علمى صادق وتوجيهات سديدة طوال فترة الدراسة، جزاه الله عنى خيرا.

كما يطيب لى أن أشكر جزيل الشكر والإمتنان والعرفان الأستاذ الدكتــور/عبد الله محمود عبد المقصود أستاذ الاقتصاد الزراعي كلية الزراعة جامعة عين شمس على دعمه المستمر وتفانيه فى الإشراف العلمى على الرسالة.

كما أشكر أسرتى الصغيرة (زوجى وأبنائى) على ما تحملوه عنى من مشاق طوال فترة دراستى.

الباحثة / نجلاء ابراهيم رحمى خليل

( )

المقــدمة

شهد العالم في السنوات الأخيرة مجموعة من التطورات الجذرية التي أدت إلى تغير المناخ السياسي والاقتصادي الدولي، تمثلت في الدور البارز الذي تلعبه منظمة التجارة العالمية WTO في مجال تحرير التجارة الدولية، والتكتلات الاقتصادية الإقليمية التي أصبحت تمثل كيانات اقتصادية كبيرة تعمل على زيادة حجم التجارة فيما بينها، وتضع التدابير المختلفة لحماية منتجاتها في ظل ارتفاع حدة المنافسة في السوق العالمي، بالإضافة إلى تغير شروط التبادل التجاري الدولي، وزيادة الاهتمام بالاعتبارات البيئية ومعايير الجودة والكفاءة، كما زادت أهمية انعكاسات تكاليف النقل والتداول وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية على معايير الميزة التنافسية التي اصبحت المرتكز الأساسي في التجارة الدولية. وقد انعكس كل ذلك بشكل أو بأخر على الاقتصاد القومي المصري وبخاصة على قطاع التجارة الخارجية، وبصفة خاصة بعد توقيع مصر على اتفاقية الشراكة الأوروبية المصرية والتي تستهدف تحديث الاقتصاد المصري وتشجيع الاستثمار الأجنبي في مصر وتوسيع مجال التعاون الفني والتكنولوجي وتقوية التعايش السلمي والاستقرار الاقتصادي والسياسي. وكذا بعد انضمام مصر للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) والتي تهدف إلى إيجاد منطقة تجارة واستثمارات واحدة يتم فيها انتقال السلع والخدمات ورأس المال بحرية بين دول التجمع كما تهدف إلى رفع مستوى كفاءة وتنافسية منتجات دول التجمع في الأسواق الدولية بما يكفل ارتفاع مستويات معيشة المواطنين. وعلى المستوى المحلى فتمثلت أهم التطورات والمستجدات في اتجاه مصر منذ أواخر الثمانينات إلى إتباع سياسة التحرر الاقتصادي والإصلاح الهيكلي والتي استهدفت المزيد من دعم القطاع الخاص والاعتماد على آليات السوق لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات والحد من التضخم وتوسيع قاعدة الاعتماد على القطاع الخاص وتقليص التدخل الحكومي بهدف زيادة الكفاءة والارتفاع بمعادلات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.

مشكلة الدراسة:

في ضوء ما تشير إليه الاحصاءات من تزايد العجز في كل من الميزان التجاري والزراعي المصري، وتزايد الفجوة بين الصادرات والواردات المصرية عامة والزراعية منها بصفة خاصة وكذلك انخفاض نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية كما يوجد تباين واسع النطاق في توزيع الصادرات والواردات الكلية والزراعية جغرافياً، يمكن تحديد مشكلة الدراسة في قصور المعلومات

والدراسات الحديثة حول مدى تأثر صادرات الزراعية المصرية بالعديد من المتغيرات والتطورات الدولية والإقليمية ،وخاصةً ما يتعلق منها بالعوامل الاقتصادية والبيئية التي تزايدت اهميتها في مجال التجارة الدولية الزراعية.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلي تحليل أهم الأثار المترتبة على التطورات والمستجدات الدولية والمحلية ذات المضمون الاقتصادي والبيئي على الصادرات من بعض المنتجات الزراعية، حيث يتم ذلك من خلال تحليل هيكل التجارة الخارجية القومية والزراعية و دراسة تطور الصادرات عامة والزراعية خاصة لتحديد أسباب العجز في الميزان التجاري والزراعي، بالإضافة إلى دراسة التوزيع السلعي والجغرافي لكل منهما خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٨) بهدف التعرف على التغيرات التي حدثت في هيكل التجارة الخارجية الزراعية المصرية مع توضيح تأثير المتغيرات الاقتصادية والبيئية الدولية والمحلية عليه وذلك في صورة إجمالية، ومحاولة التنبؤ بسلوك تلك المتغيرات على مستقبل التجارة الخارجية الزراعية المصرية وإمكانية التوسع في الصادرات الزراعية وتنويعها مستقبلاً لمواجهة التغيرات في ظل الأوضاع الاقتصادية الدولية الراهنة.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي من متوسطات و أهمية نسبية ومعدلات التغطية والاستقرار النسبي بالإضافة إلي التحليل الكمي في تقدير المتغيرات الاقتصادية باستخدام النماذج الخطية وغير الخطية وذلك من خلال استخدام بعض البرامج الإحصائية المتخصصة مثل SPSS، Excel للوصول إلي أفضل الصور التي تتفق نتائجها مع المنطق الاقتصادي والإحصائي، بالإضافة إلى استخدام أسلوب المعادلات الآنية لبناء نموذج اقتصادي قياسي للتجارة الخارجية وتقديره بطريقة Two Stage Least Squares (2SLS) وقد اعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة وغير المنشورة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومركز الدراسات الاقتصادية بمركز التجارة العالمي والنشرات الاقتصادية التي يصدرها كل من البنك الأهلي والبنك المركزي المصري ونقطة التجارة الدولية. بالإضافة إلى ذلك اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية التي جمعت من خلال استمارة الاستبيان التي أعدت من قبل الباحث وإجراء الدراسة الميدانية علي بعض مصدري الحاصلات الزراعية (دراسة حالة) لتحديد أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه التصدير لأهم الحاصلات الزراعية المصرية.

مكونات الرسالة:

اشتملت الرسالة على ثلاثة أبواب رئيسية بالإضافة إلى المقدمة والنتائج والتوصيات والمراجع والملاحق وملخص باللغتين العربية والانجليزية، حيث تضمن الباب الأول الإطار النظري والاستعراض المرجعي للدارسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، كما تناول الباب الثاني تحليل أثر المتغيرات البيئية والاقتصادية على التجارة الخارجية الزراعية المصرية، حيث تضمن الفصل الأول منه تأثير بعض المتغيرات البيئية علي الصادرات الزراعية المصرية، بينما تضمن الفصل الثاني منه تحليل التجارة الخارجية الزراعية المصرية، أما الباب الثالث فتضمن نموذج قياسي لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية علي هيكل الصادرات الزراعية المصرية والتنبؤ به حتى عام ٢٠١٥.

الباب الأول
المفاهيم النظرية والاستعراض المرجعي للصادرات الزراعية

تمهيد:

يتضمن الفصل الأول من هذا الباب عرضاً موجزاً لأهم المفاهيم النظرية التي تتعلق بالتجارة الخارجية والصادرات الزراعية مع التركيز على مفهوم الجودة والاتفاقيات الحديثة في هذا المجال، بينما تناول الفصل الثاني استعراضاً لأهم ما توصلت إليه الدراسات السابقة في نفس المجال وأهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسات.

الفصل الأول
مفاهيم نظرية تتعلق بالاعتبارات البيئية للصادرات الزراعية

تعريف التجارة الخارجية [1]:

التجارة الخارجية يقصد بها عملية التبادل الدولي للسلع والبضائع من دولة إلى أخرى بحيث تكون الدول التي لديها فائض من إنتاج بعض السلع (أو سلعة واحدة) يزيد عن متطلبات السوق المحلي هي المانحة وتسمى الدولة المصدرة، وتكون الدول التي لديها نقص في الإنتاج عن الطلب المحلي هي الدولة المتلقية وتسمى الدولة المستوردة.

تعريف الصادرات المصرية:

تشمل الصادرات المصرية كل ما يندرج تحت ما يلي:

- البضائع المصدرة من منتجات ومصنوعات مصر والسلع الأجنبية التي مرت بعمليات غيرت شكلها أو رفعت قيمتها.
- البضائع المعاد تصديرها وهي البضائع الأجنبية الأصل المرسلة أصلاً إلى جمهورية مصر العربية وتم التخليص عليها من مصلحة الجمارك والمعاد تصديرها عن طريق الجمارك مباشرة.
- البضائع المعاد شحنها وهي البضائع الأجنبية الأصل الواردة برسم جمهورية مصر العربية ومعاد شحنها إلى جهة أخرى بعد موافقة السلطات المختصة قبل التخليص عليها من مصلحة الجمارك.

---

(1) سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الجزء الأول، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ٢٠٠١ .

ويتم تصدير المنتجات المصرية عن طريق الجمارك مباشرة دون الحاجة لموافقة تصديرية. ووفقاً لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الجمارك فلا تفرض رسوم جمركية على البضائع المصدرة من مصر ويستثنى من هذا النص بعض المنتجات التي تضمنها الجدول حرف (ب) بالتعريفة الجمركية بموجب القرار الجمهوري رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التفسيرية والقرارات والأحكام المعدلة له والمكملة وذلك على النحو التالي:

مفهوم الجودة [1]:

١. تعريف السائد للجودة يعني أنها مجموعة السمات والخواص للمنتج التي تحدد مدى ملاءمته لتحقيق الغرض الذي أنتج من أجله ليلبي رغبات المستهلك المتوقعة وتعتبر المواصفات القياسية المحدد الأساسي للجودة.

٢. وبالنسبة للمنتجات الزراعية فإن الجودة تتحدد بصفة أساسية بواسطة المستهلك أو المشتري أو القائمون بعمليات الفرز والتدريج، وكذلك بواسطة الجهات المختصة بالرقابة والتفتيش على الجودة والسلامة للمنتجات. وتعتبر السلامة مكوناً هاماً من مكونات الجودة، غير أنها تعتبر بالنسبة للمنتجات الزراعية والغذائية المكون الأكثر أهمية، وذلك لأن القصور في هذا المكون (السلامة) يمكن أن يسفر عن أضرار خطرة تصل إلى وفاة من يستهلك ذلك المنتج الذي لا يتحقق له اعتبارات السلامة.

٣. ويمكن تقسيم عوامل الجودة للمنتجات الزراعية والغذائية إلى ثلاث مجموعات، ظاهرية أو خارجية (external) أو داخلية (internal) وعير مرئية (hidden). وتتضمن العوامل الظاهرية كل الخصائص التي يمكن ادراكها بالحواس كالحجم والون والبريق والملمس وكذلك العيوب الظاهرية كالبثور والتشققات ودرجة الصلابة أو الليونة .. إلخ.

وأما العوامل الداخلية فتشمل الطعم والنكهة أو الرائحة وكذلك التركيب والخصائص والمواصفات الداخلية. وأما العوامل غير الظاهرية أو غير المنظورة فهي الأكثر صعوبة في إدراكها وتمييزها أو قياسها من جانب الغالبية العظمى من المستهلكين وتتطلب غالباً بعض الأجهزة المختصة والأخصائيين للوقوف عليها وذلك مثل القيمة الغذائية والفائدة الصحية والسلامة الغذائية . فقد يبدو المنتج ذو جودة عالية ولكنه لا يتمتع بالسلامة بسبب تلوثه بمواد أو كائنات لا يتيسر كشفها كما قد يبدو المنتج غير مستوفياً للعديد من عناصر الجودة الظاهرية ومع ذلك تتوافر له اعتبارات السلامة الغذائية والصحية.

---

(1) محفوظ أحمد جود ، إدارة الجودة الشاملة، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠١٠

٤. مع انفتاح الأسواق وزيادة الحركة التجارية الحرة وتنافس الدول لاقتسام الأسواق، بل والوصول إلى الأسواق قبل الآخرين، وضح أن المفهوم المحدد لرقابة جودة المنتج بواسطة إدارة أو شعبة محددة قد أصبح مفهوماً بالياً، وتحولت أقسام رقابة الجودة إلى مسئولية جماعية وظهر المفهوم السائد اليوم والذي ينادي بالإدارة الشاملة للجودة أو الضبط المتكامل لجودة الإنتاج وتقديم الخدمات.

وتشمل متطلبات عناصر الجودة الشاملة ما يلي:

- وضع مواصفات للمنتج بما يلبي توجهات السوق ومتطلبات المستهلك الحالية والمستقبلية.
- توحيد جودة المواد والمدخلات التي تتعامل معها المنشأة والتعامل مع موردي المدخلات من خلال مواصفات وشروط ملزمة.
- توكيد الجودة أثناء التحضير والإنتاج وتلافي الأخطاء قبل الوقوع فيها.
- توكيد جودة المنتج النهائي، متضمناً عمليات الفرز والتدريج والتغليف والتعبئة والبطاقة والنقل وضبط جودة الأجهزة والمعدات المستخدمة في القياس والمعايرة.
- تحليل المعلومات التي ترد من الأسواق والمستهلكين والعملاء والاستفادة منها في تحسين الأداء وتلافي الأخطاء.
- تدريب العاملين لرفع كفاءة الأداء والحفاظ على مستوى جودة الأداء وخلق روح الانتماء للمؤسسة من خلال السمعة الطيبة التي حازت عليها المؤسسة في توجهها لزيادة المبيعات وتقليل التكلفة وإرضاء رغبات المستهلكين.

مفهوم المواصفات:

تعني المواصفات الخصائص والميزات الخاصة بالمنتج لتأدية غرض محدد، وتعتبر المواصفات لغة تفاهم ووسيلة اتصال مع كافة الحلقات المتعاملة مع المنتج أو مدخلاته، وتعتبر المواصفات من أكثر الوسائل وضوحاً وقبولاً لدى كافة شرائح المجتمع لأنه تعتمد على الشفافية وتشمل المواصفات الآتي:

١. **أوصاف المنتج**: وتعني كافة الأوصاف التي يحتاج لها أثناء عمليات الإنتاج كالإبعاد والأوزان، والأحكام، وقوة الشد وغيرها.
٢. أوصاف محددة للمواد المستعملة في المنتج مثل الخواص الطبيعية، والكيمائية والهندسية.
٣. طريقة الإنتاج والتي تعتبر أحد الجزئيات للمواصفة حيث تختلف المواد عن بعضها لإخضاعها لطريقة الإنتاج الملائمة.